

Distr.: General
8 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٦ (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس
حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من
البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الجمعية العامة ويشرفها أن تشير إلى ترشح مملكة هولندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية في نيويورك.

وعملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشرف البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها يندرج ضمن الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لمملكة هولندا (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه المذكرة الشفوية باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

ترشح هولندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - إن مملكة هولندا فخورة بتقديم ترشحها لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. فمملكة هولندا من أبرز مؤيدي مجلس حقوق الإنسان بوصفه منتدى الأمم المتحدة المكسّر للتعاون المتعدد الأطراف والحوار الهادف إلى تمتع كل فرد بحقوق الإنسان في كل مكان. ويسرنا أن ننشر تعهداتنا والتزاماتنا الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

٢ - إن مملكة هولندا تؤمن إيماناً راسخاً بالقيمة العالمية والمتأصلة لحقوق الإنسان الفردية، التي تشكل عاملاً أساسياً من عوامل التنمية والأمن والازدهار. ويضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور بالغ الأهمية في أعمال حقوق الإنسان. وينبغي أن يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء من أجل مواجهة التحديات المعقدة التي يواجهها عالمنا اليوم، وينبغي أن يتصرف عندما تقع انتهاكات لحقوق الإنسان.

٣ - وستكون مملكة هولندا، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، شريكة لكم في سعيكم لاحترام حقوق الإنسان، وستتواصل مع الدول والشركاء من المجتمع المدني، وستعالج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤ - ويعكس سعيها للانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان التزامنا الطويل الأمد والثابت بالدفاع عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تعزيز وصون نظام دولي يقوم على قواعد محددة. وتؤمن مملكة هولندا إيماناً راسخاً بأن حقوق الإنسان هي ركيزة الكرامة الإنسانية والحرية وأساس انفتاح المجتمعات وحريتها في جميع أنحاء العالم. وتعكس جهودنا اقتناعنا الراسخ بأن احترام حقوق الإنسان يفضي إلى نشأة عالم أكثر استقراراً وازدهاراً وقدرة على الصمود.

٥ - وتذكّر عضوية مجلس حقوق الإنسان باستمرار بضرورة النهوض بحقوق الإنسان العالمية للجميع، على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، نحن نعمل بلا كلل على ضمان امتثال قوانيننا وسياساتنا الوطنية امتثالاً تاماً لأسمى معايير حقوق الإنسان ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما على الصعيد الدولي، فلا تزال حقوق الإنسان تشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الهولندية، بما في ذلك سياستنا المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي.

٦ - وتشدد مملكة هولندا على أن الأعضاء المنتخبين في مجلس حقوق الإنسان مسؤولون عن الالتزام بأسمى معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، واحترام استقلالية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتعاون التام مع المجلس وآلياته. وستتحدى بالاستقلالية وبثقبّل النقد وسنلتزم بمراجعة أصول التعامل. ونتعهد بالاستثمار في مجلس حقوق الإنسان ليكون أكثر استجابة وفعالية وشمولاً.

٧ - ونتعهد باحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الداخل وفي جميع أنحاء العالم، وبالتواصل مع الدول والشركاء من المجتمع المدني، وبمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

الاحترام

- تتعهد مملكة هولندا باحترام جميع حقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- وتعترف مملكة هولندا بأنه لا توجد أي دولة لها سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، وتتعهد بتعزيز وحماية وكفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني بشكل تام.
- وتتعهد مملكة هولندا بمواصلة العمل البناء مع نظم رصد حقوق الإنسان الوطنية والدولية بهدف ضمان الوفاء بالتزاماتنا الدولية والحفاظ على احترامنا لحقوق الإنسان.
- ونحن بصدد صياغة خطة عمل وطنية جديدة لحقوق الإنسان ستعكس التوصيات المقبولة من الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٧ والتوصيات التي قُدمت في إطار استعراضات هيئات رصد المعاهدات.
- وسنواصل بلورة وتنفيذ خطة عملنا الوطنية الثالثة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن نلتزم أيضاً بتنفيذ خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وخطط عملنا الهادفة لمكافحة العنصرية والتمييز والاتجار بالأشخاص وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.
- وتتعهد مملكة هولندا بالتعاون تعاوناً تاماً مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ومواصلة تقديم مساهمة سنوية كبيرة إلى المفوضية.
- ونتعهد باحترام وتعزيز استقلالية المفوضية السامية ومفوضيتها في جميع الأوقات وبالدفء عن هذه الاستقلالية.
- ونتعهد بالامتناع عن استخدام أي تكتيكات إجرائية، مثل عدم اتخاذ إجراء، لعرقله أي نقاش حقيقي يجري في مجلس حقوق الإنسان.
- وتتعهد مملكة هولندا بدعم الدعوة الدائمة لجميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة المستقبلية، وبتيسير طلبات الزيارات القطرية بأقصى قدر ممكن من الفعالية.
- ونتعهد بالرد على الرسائل الموجهة من الإجراءات الخاصة والنداءات العاجلة في أوانها.
- ونتعهد بالتعاون تعاوناً تاماً مع منظومة هيئات معاهدات حقوق الإنسان وبمحماية وتعزيز استقلاليتها، إلى جانب استعراض سبل تحسين كفاءتها وفعاليتها.
- وتتعهد مملكة هولندا بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعطاء دفع للنهج القائم على الحقوق إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ونتعهد بالاعتراف في سياساتنا وتدخلاتنا بأن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة وعالمية. ونحن نستثمر في مستقبل عالمنا من خلال الحد من الفقر، والسعي إلى تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع وباتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ.

- ونحن نؤيد أيضا اتباع منظور يقوم على احترام الأمن البشري والحقوق في إطار استراتيجيتنا المتكاملة المتعلقة بالأمن الدولي في مجال منع نشوب النزاعات والتصدي لها. فكثيرا ما يكون التمييز وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان ضمن الأسباب الكامنة للنزاعات. وتشكل سيادة القانون ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية عناصر ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية ولكسر حلقة العنف والحفاظ على السلام بشكل سليم.
- وتتعهد مملكة هولندا بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة والفتاة. وتتعهد بعدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

التواصل

- عملاً بتقاليدنا الوطنية، تتعهد مملكة هولندا بمواصلة الترويج للتعاون والتعاون على نحو شامل وشفاف في جميع الأوقات أثناء المناقشات الأقاليمية.
- وتتعهد بالتعاون مع جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بما في ذلك أعضاء مجلس حقوق الإنسان الحاليين والسابقين والمقبلين من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ونرحب بالشراكات المبتكرة ونشجع على المشاركة الفعلية على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي أو على مستوى البلديات.
- وتتعهد مملكة هولندا بالتواصل مع جميع الجهات المعنية غير الحكومية، وبالعامل في ظل التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجهات المدافعة عن حقوق الإنسان، وممثلي القطاع الخاص، والزعماء الدينيين.
- وتتعهد مملكة هولندا بتعزيز مشاركة الجميع في مجلس حقوق الإنسان والتنوع فيه. ونلاحظ بقلق أنه حتى اليوم، لم تشغل قرابة ٩٠ دولة أبدا مقعدا في المجلس، بما في ذلك معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتيسير المشاركة على نطاق أوسع، تتعهد هولندا بمواصلة تقديم تبرعات لصندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.
- وتؤكد مملكة هولندا من جديد دعمها المتواصل لآلية الاستعراض الدوري الشامل، وستواصل المشاركة بنشاط في جميع دورات الاستعراض. ونشدد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه عملية استعراضية عادلة وشفافة حقاً أثبتت أنها أداة قيمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتعهد بتقديم ما لا يقل عن توصيتين اثنتين تكون كل واحدة منها قابلة للقياس وقابلة للتنفيذ لكل دولة من الدول الخاضعة للاستعراض.
- وتتعهد مملكة هولندا بمواصلة جهودها الرامية لتعزيز حقوق الإنسان عن طريق جميع المحافل المتعددة الأطراف الملائمة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية التي نحن من أبرز المانحين المساهمين فيها. ونحن ملتزمون بدعم مبادرة "حقوق الإنسان أولاً".

- وسنواصل العمل بنشاط على متابعة سياساتنا في مجال التنمية الشائبة وحقوق الإنسان، التي تشدد على الحوار والشراكة والتعاون التقني من خلال تبادل الخبرات، وتقديم مساعدات مالية، وتطبيق نهج قائم على الحقوق. ويوجب سفيرنا المتخصص في حقوق الإنسان العالم لدعم هذه الأهداف.

التصدي

- تتعهد مملكة هولندا بالمساهمة في جعل مجلس حقوق الإنسان أكثر استجابة ومصادقية من خلال تعزيز قدرته على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي.
- وسنواصل الاضطلاع بدور قيادي، بالتعاون مع شركائنا في المناقشات الإقليمية المتعلقة بتعزيز مجلس حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، ستبادر مملكة هولندا إلى التفكير في أساليب عمل المجلس وكفاءته وقدرته على تنفيذ إصلاحات مجدية.
- وستدرك مملكة هولندا مجلس حقوق الإنسان بولايته المتمثلة في التصدي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية. وعند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي للمجلس أن يتصدى لحالة تثير للانشغال وكيف ينبغي له أن يفعل ذلك، فإننا نتعهد بتطبيق معايير موضوعية وقائمة على حقوق الإنسان وبالتحلي بروح قيادية وبالمسؤولية أثناء اتخاذ إجراءات عندما يتم استيفاء المعايير.
- ونتعهد بالمشاركة بهمة في الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان من أجل منع ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وسنبادر إلى اتخاذ إجراءات مبكرة في المجلس بشأن الحالات القطرية والشواغل الكبيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي يمكن أن تؤدي إلى نشأة أزمات متعلقة بحقوق الإنسان، أو نشجع على اتخاذ مثل هذه الإجراءات.
- وتتعهد مملكة هولندا بتعزيز مساءلة الجناة وتعزيز إمكانية لجوء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة وتمكينهم من سبل الانتصاف.
- وتتعهد مملكة هولندا بأن تظل ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في إطار القانون الدولي، من خلال الدعاوى الجنائية الوطنية أو الدولية.
- ونحن نؤيد المحاكم الدولية وسلطة المحكمة الجنائية الدولية وطابعها العالمي، وسنواصل دعوة مجلس الأمن إلى إحالة القضايا إلى المحكمة عند الاقتضاء.
- وعند الضرورة، تدعم مملكة هولندا الآليات المخصصة من أجل جمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان وحفظها وتحليلها ومن أجل إعداد ملفات لتيسير إجراء دعاوى جنائية عادلة ومستقلة وتعجيل نسقها.
- وتتعهد مملكة هولندا بالدفاع عن مبادئ المساواة وعدم التمييز للجميع.
- وسندافع عن الحق في حرية التعبير. وسنعمل على تعزيز حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم، وندين جميع أشكال العنف والترهيب التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام.
- وسنعمل على تعزيز الحق في حرية الدين والمعتقد، بما في ذلك الحرية في تغيير الدين والحق في عدم اعتناق أي دين، وسنعمل على حماية الأقليات الدينية.

- وسنعمل على النهوض بقدرة مجلس حقوق الإنسان على تعزيز وحماية المساواة في الحقوق للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ونتعهد بمواصلة تقديم الدعم إلى الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.
- وستسعى مملكة هولندا إلى تهيئة بيئة آمنة وملائمة للمجتمع المدني. ونتعهد بالتصدي للهجمات أو أعمال التخويف التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان وللتحديات التي يتعرض لها الحيز المتاح للمجتمع المدني، على شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء، وبمنع الأعمال الانتقامية.